

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١ لسنة ٢٠١٠

بالموافقة على الاتفاق بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة ولهمة من تأشيرات الدخول المسقعة ، الموقع فى لاباز بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة بوليفيا متعددة القوميات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة ولهمة من تأشيرات الدخول المسقعة ، الموقع فى لاباز بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة بوليفيا متعددة القوميات ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ صفر سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ١٤ فبراير سنة ٢٠١٠ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١٠ م) .

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة بوليفيا متعددة القوميات بشأن إعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة ولمهمة من تأشيرات الدخول المسقبة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة بوليفيا متعددة القوميات،
ويشار إليها فيما يلى بـ « الطرفان المتعاقدان » ،
وضعًا في الاعتبار مصلحة الدولتين في تقوية علاقات الصداقة بينهما ،

ورغبةً منها في تسهيل دخول مواطنى جمهورية مصر العربية ومواطني دولة بوليفيا متعددة القوميات الذين يحملون جوازات سفر دبلوماسية أو رسمية أو خاصة أو لمهمة إلى الدولة الأخرى ،

قد اتفقنا على ما يلى :

مادة (١)

يحق لمواطني أي من الطرفين حاملي جوازات السفر الدبلوماسية أو الرسمية أو الخاصة أو تلك الصادرة لمهمة « الصالحة » دخول ومجاورة أراضي الطرف المتعاقد الآخر والمرور فيها دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول ، ويُسمح لهم بالإقامة على أراضي الطرف المتعاقد الآخر لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً .

مادة (٢)

يجب على مواطني أي من الطرفين ، من حاملي جوازات السفر الدبلوماسية أو الرسمية أو الخاصة أو تلك الصادرة لمهمة « الصالحة » من أعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمعتمدين في المنظمات الدولية التي يستضيفها الطرف الآخر اتخاذ الإجراءات اللازمة للتسجيل والاعتماد لدى السلطات المعنية بالطرف الآخر حتى يتمكنا من الحصول على الوضع الدبلوماسي الملائم لهم ولأسرهم .

مادة (٣)

يلتزم مواطنو كلٌ من الطرفين المتعاقدين حاملاً جوازات السفر الدبلوماسية أو الرسمية أو الخاصة أو تلك الصادرة لمهمة « الصالحة » الدخول والمغادرة إلى ومن أراضي الطرف الآخر عبر نقاط الحدود المخصصة إلى أي من الطرفين ، ويمكن لأى من الطرفين استثناء نقطة أو نقاط حدودية من نطاق تطبيق هذا الاتفاق مع إخطار الطرف الآخر بذلك عبر القنوات الدبلوماسية قبل تطبيق هذا الاستثناء بفترة ثلاثة أيام على الأقل .

مادة (٤)

لا يعفى هذا الاتفاق مواطنى الطرف المتعاقد حاملى جوازات السفر الدبلوماسية أو الرسمية أو الخاصة أو تلك الصادرة لمهمة من واجب الالتزام بالقوانين واللوائح السارية فى أراضى الطرف المتعاقد الآخر .

مادة (٥)

يحتفظ كل طرف بحق سلطاته المختصة فى رفض أو منع دخول أو إقامة مواطنى الطرف المتعاقد الآخر الذين يعتبر وجودهم غير مرغوب فيه فى أراضيه .

مادة (٦)

١ - يتبادل الطرفان المتعاقدان عبر القنوات الدبلوماسية غاذج من جوازات السفر الدبلوماسية أو الرسمية أو الخاصة أو تلك الصادرة لمهمة المستخدمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

٢ - ويقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف الآخر بأى تعديل يطرأ على جوازات السفر المشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المادة قبل ثلاثة أيام من بدأ العمل به .

مادة (٧)

لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في تعليق تطبيق هذه المذكرة كلياً أو جزئياً لأسباب تتعلق بالأمن أو النظام العام أو الصحة العامة ، ويخطر الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية بهذا النوع من الإجراءات بدون تأخير ، ويدخل التعليق حيز النفاذ بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليم الإخطار إلى الطرف المتعاقد الآخر .

مادة (٨)

يسوى أي خلاف أو نزاع ينشأ عن تنفيذ بنود هذا الاتفاق وديعاً عن طريق المشاورات الدبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٩)

يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر ، عبر القنوات الدبلوماسية ، باستكماله لإجراءات القانونية والدستورية للتصديق على هذا الاتفاق ، ويدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد ثلاثة أيام من تاريخ آخر إخطار كتابي . ويجري العمل بهذا الاتفاق لمدة لانهائية . ويمكن لأى طرف إنهاء العمل به من خلال إخطار كتابي للطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بالاتفاق خلال ثلاثة أيام من تسليم الإخطار بانهاء العمل بالاتفاق للطرف الآخر .

حرر هذا الاتفاق في مدينة لا باز بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠٩ من نسختين أصليتين باللغات العربية والإسبانية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ، وفي حالة وجود خلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

عن

عن

حكومة دولة بوليفيا متعددة القوميات

حكومة جمهورية مصر العربية

(إمضاء)

(إمضاء)